
شرح قانون التحكيم الأردني

شرح تأسيلي وتحليلي لنصوص القانون مدعماً بالمبادئ

القانونية لمحكمة التمييز الأردنية

الدكتور

محمود علي الرشدان

دكتوراه دولة في القانون الخاص

النائب الأول لرئيس محكمة التمييز سابقاً

نائب رئيس محكمة العدل العليا سابقاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لما كان اللجوء إلى القضاء في الدولة حق دستوري كفلته دساتير الدول لكل فرد من أفراد المجتمع، والأردن ليس استثناءً من هذه القاعدة إذ نصت المادة (1/101) من الدستور الأردني على أن: "المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها". وغايتها في ذلك وصول كل فرد إلى حقه والترضية القضائية التي يستحقها إذا وجد أن هناك اعتداء قد وقع على هذا الحق، وقد نظم المشرع إجراءات التقاضي وأحاطها بضمانات تكفل تحقيق العدالة وسهولة الوصول إليها، وجعل من أحكام المحاكم متى استنفذت طرق الطعن حجة على الخصوم تنفذ جبراً بحقهم، إلا أنه وعلى الرغم من كل ما تبذره الدولة في تطوير القضاء وإنجاز العدالة بسرعة إلا أن طريقه طويل وبطيء وهذا يشكل عيباً ومأخذاً عليه لأن إطالة أمد التقاضي لمبررات لا علاقة لها بالمتقاضين بل تعود إلى القوانين الناظمة لعملية التقاضي مما يترتب عليه عدالة بطيئة، والحصول على العدالة البطيئة ظلم لا موجب له. وأمام التطور في وسائل التجارة وخاصة التجارة الدولية أصبح من غير المحتمل الانتظار لمدة طويلة قد تستغرق سنوات للحصول على العدالة مما يسبب إرباكاً لخطط التجار، ويعطل حركة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال الأمر الذي دفع بالمتقاضين باللجوء للتحكيم لحل نزاعاتهم سواء أكان التحكيم حراً أو مؤسسياً حيث أن التحكيم وسيلة فنية لها طبيعة قضائية مصدرها اتفاق الخصوم وغايتها الفصل في النزاع، فالخصوم هم الذين يختارون المحكمين

الفهرس

الإهداء	3
مقدمة	5
المبحث الأول: التعريف بالتحكيم في النظام القانوني	9
المبحث الثاني الأحكام العامة في قانون التحكيم الأردني	33
المبحث الثالث: اتفاق التحكيم	47
المبحث الرابع: هيئة التحكيم	70
المبحث الخامس: إجراءات التحكيم	94
المبحث السادس: حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات	117
المبحث السابع: بطلان حكم التحكيم	144
المبحث الثامن: حجية أحكام التحكيم وتنفيذها	165
الملاحق	170
الملاحق	171
(المادة الأولى)	171
(المادة الثانية)	171
(المادة الثالثة)	171

171 (المادة الرابعة)
172 قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية
172 الباب الأول: أحكام عامة
172 مادة 1
172 مادة 2
173 مادة 3
173 مادة 4
174 مادة 5
174 مادة 6
174 مادة 7
175 مادة 8
175 مادة 9
175 الباب الثاني: " اتفاق التحكيم "
175 مادة 10
176 مادة 11
176 مادة 12

176	مادة 13
176	مادة 14
177	الباب الثالث: "هيئة التحكيم"
177	مادة 15
177	مادة 16
177	مادة 17
178	مادة 18
179	مادة 19
179	مادة 20
179	مادة 21
180	مادة 22
180	مادة 23
180	مادة 24
181	الباب الرابع: "إجراءات التحكيم"
181	مادة 25
181	مادة 26

181	مادة 28
182	مادة 29
182	مادة 30
183	مادة 31
183	مادة 32
183	مادة 33
184	مادة 34
184	مادة 35
184	مادة 36
185	مادة 37
185	مادة 38
186	الباب الخامس: " حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات "
186	مادة 39
186	مادة 40
186	مادة 41
187	مادة 42

187	مادة 43
187	مادة 44
187	مادة 45
188	مادة 46
188	مادة 47
189	مادة 48
189	مادة 49
190	مادة 50
190	مادة 51
191	الباب السادس: "بطلان حكم التحكيم"
191	مادة 52
191	مادة 53
192	مادة 54
193	الباب السابع: "حجية أحكام المحكمين وتنفيذها"
193	مادة 55
193	مادة 56

193	مادة 57
194	مادة 58
195	الفصل الأول - أحكام عامة
195	المادة (1) - نطاق التطبيق
196	المادة (2) - التعاريف وقواعد التفسير لأغراض هذا القانون
197	المادة (3) - تسليم الرسائل الكتابية
197	المادة (4) - النزول عن حق الاعتراض
197	المادة (5) - مدى تدخل المحكمة
198	المادة (6) - محكمة أو سلطة أخرى لأداء وظائف معينة
198	تتعلق بالمساعدة والإشراف في مجال التحكيم
198	الفصل الثاني - اتفاق التحكيم
198	المادة (7) - تعريف اتفاق التحكيم وشكله
199	المادة (8) - اتفاق التحكيم والدعوى الموضوعية أمام المحكمة
199	المادة (9) - اتفاق التحكيم واتخاذ تدابير مؤقتة من جانب المحكمة
199	الفصل الثالث - تشكيل هيئة التحكيم
199	المادة (10) - عدد المحكمين

199	المادة (11) - تعيين المحكمين
201	المادة (12) - أسباب رد الحكم
201	المادة (13) - إجراءات الرد
202	المادة (14) - الامتناع أو الاستحالة
202	المادة (15) - تعيين محكم بديل
203	الفصل الرابع - اختصاص هيئة التحكيم
203	المادة (16) - اختصاص هيئة التحكيم بالبت في اختصاصها
204	المادة (17) - سلطة هيئة التحكيم في الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة
204	الفصل الخامس - سير إجراءات التحكيم
204	المادة (18) - المساواة في المعاملة بين الطرفين
204	المادة (19) - تحديد قواعد الإجراءات
204	المادة (20) - مكان التحكيم
205	المادة (21) - بدء إجراءات التحكيم
205	المادة (22) - اللغة
205	المادة (23) - بيان الدعوى وبيان الدفاع
206	المادة (24) - الإجراءات الشفهية والإجراءات الكتابية

206	المادة (25) – تخلف أحد الطرفين
207	المادة (26) – تعيين خبير من جانب هيئة التحكيم
207	المادة (27) – المساعدة المقدمة من المحاكم للحصول على أدلة
208	الفصل السادس – إصدار قرار التحكيم وإنهاء الإجراءات
208	المادة (28) – القواعد الواجبة التطبيق على موضوع النزاع
208	المادة (29) – اتخاذ القرارات في هيئة تحكيم من عدة محكمين
208	المادة (30) – شكل قرار التحكيم ومحتوياته
209	المادة (32) – إنهاء إجراءات التحكيم
210	المادة (33) – تصحيح قرار التحكيم وتفسيره، قرار التحكيم الإضافي
211	الفصل السابع – الطعن في قرار التحكيم
211	المادة (34) – طلب الإلغاء كطريقة وحيدة للطعن في قرار التحكيم
212	الفصل الثامن – الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها
212	المادة (35) – الاعتراف والتنفيذ
213	المادة (36) – أسباب رفض الاعتراف أو التنفيذ
215	المادة 1
215	الفصل الأول: احكام عامة

215	المادة 2
216	المادة 3
216	المادة 4
216	الفصل الثاني: المركز العربي للتحكيم التجاري
216	المادة 5
217	المادة 6
217	المادة 7
217	المادة 8
218	المادة 9
218	المادة 10
218	المادة 11
218	المادة 12
218	المادة 13
219	المادة 14
219	الفصل الثالث: هيئة التحكيم
219	المادة 15

219	المادة 16
219	الفصل الرابع: اجراءات التحكيم
220	المادة 17
220	المادة 18
221	المادة 19
221	المادة 20
221	المادة 21
222	المادة 22
222	المادة 23
222	المادة 24
222	المادة 25
222	المادة 26
223	المادة 27
223	المادة 28
223	المادة 29
223	المادة 30

223	المادة 31
223	الفصل الخامس: القرار
224	المادة 32
224	المادة 33
225	المادة 34
226	المادة 35
226	المادة 36 احكام انتقالية
226	المادة 37
226	الفصل السادس: احكام ختامية
226	المادة 38
227	المادة 39
227	المادة 40
227	المادة 41
227	المادة 42
229	الفهرس